الأصول الابستيمولوجية للسانيات التداولية

بقلم الدكتورة: اسمهان ميزاب
جامعة حمّه لخضر-الوادي-

ملخص:

تعنى الابستيمولوجيا بأصل المعرفة و بنيتها، و مناهجها و صلاحيتها، و عليه فإنّ استعراض منشأ اللسانيات التداولية ليس بالأمر الهين، لاسيما و أنها مدينة لعدد من التيارات الفلسفية.

والجدير بالذكر هنا، أن اللسانيات التداولية باعتبارها درسا معرفيا غزيرا تمتح من مصادر شتى، لتنوع مفاهيمها؛ فهي تستمد مادتها العلمية و تصوراتها عن اللغة و التواصل اللغوي من مناخ فلسفي عام هو فلسفة اللغة العادية، و الفلسفية التحليلية، كما تمتح من فلسفة بول غرايس، وعلم النفس المعرفي و هكذا... حيث سيتم التركيز في هاته الورقة البحثية على منشأ اللسانيات التداولية.

مقدمة:

إنّ الأساس في أيّ نظرية هو تلك الأصول الابسيتمولوجية(1) المحدّدة لكنهها، وليس التقنيات والأدوات والمفاهيم المعزولة، فهي أمر لاحق، حيث أصبح الدرس الابستيمولوجي ضرورة ملحة لفهم التسلسل الزمني للأحداث المعرفية العلمية، والكيفية التي تمت بها آليات التطور العلمي باعتباره يشكل الدراسة النقدية لثلاث مسائل:(2)

أ- دراسة نقدية للعلوم من حيث مساراتها العلمية، ومدارسها التي تساهم في تطور الرؤية التحليلية.

ب- دراسة نقدية لتشكل هاته العلوم والظروف العلمية التي ساهمت في الانبثاق العلمي لعلم معين.

ج- دراسة نقدية لشروط المعرفة العلمية من حيث الأدوات والمفاهيم والإجراءات التي تميز المعرفة العلمية على غيرها من المعارف.

ولهذا يمكننا القول بأن الأصول الابستيمولوجية، تتحكم إلى حد كبير في تشكيل الاتجاهات اللسانية، ومن بينها الاتجاه التداولي الذي حظي باهتمام عدد كبير من الباحثين والدراسيين، ولقد آثرت قبل الحديث عن تلك الأصول الابستيمولوجية تقديم فكرة موجزة عن مفهوم التداولية.

مفهوم التداولية:

يشار إلى التداولية غالبا على أنّها دراسة استعمال اللغة في سياق معين، وقد عدّها شارل موريس جزءا من السيميوطيقا << التداولية هي ذلك الجزء من السيميوطيقا الذي يعالج مصدر، واستعمال وآثار العلامات في السلوك.>> (3)

وبناء على هذا التعريف نتبيّن اهتمام التداولية بالتواصل بين المتكلم والمتلقي، وكذا بآثار العلامات التي يستخدمها المتكلم في عملية التواصل فموريس يعدّ النشاط التواصلي نشاطا تداوليا بالأساس.

ومنه، فإنّ التداولية هي << دراسة الفعل الإنساني القصدي.>> (4) وهي تعنى بدراسة:(5)

أ- كيفية تفسير الأقوال المستعملة، أو اعتمادها على المعرفة بالعالم الواقعي المحيط بالنص.

ب- كيفية فهم المتحدثين للأحداث الكلامية Speech acts.

ج- كيفية تأثر تركيب الجمل بالعلاقة بين المتحدث والسامع.

الأصول الابستيمولوجية للاتجاه التداولي: تعود الأصول الابستيمولوجية لدرس معرفي غزير وثري كالدرس التداولي المعاصر لمصادر شتى، أهمها الفلسفة التحليلية بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا، و علم النفس المعرفي...الخ

وبما أنّ التداوليات نشأت في حضن الفلسفة التحليلية، حري بنا التعريف بهذا التيار الفلسفي؛ لأنّه يجسد الخلفية المعرفية لولادة أول مفهوم من مفاهيم حقل التداولية، وهو" الأفعال الكلامية"، ويعد سبب نشوء اللسانيات التداولية. (6)

تعريف الفلسفة التحليلية: اسم يطلق على نوع من فلسفة القرن العشرين تميز بالخصائص التالية: (7)

1- اعترافها بدور اللغة الفعّال في الفلسفة، أو – بعبارة أخرى – ما يمكن أن نسميه اتجاهها الشعوري المتزايد نحو اللغة.

2- اتجاهها إلى تفتيت المشكلات الفلسفية إلى أجزاء صغيرة لمعالجتها جزءا جزءا.

3-خاصيتها المعرفية.

4-المعالجة البين ذاتية Intersubjective لعملية التحليل.

وقد نشأت على يد الفيلسوف الألماني غوتلوب فريحة Gottlob Freege (1848 – 1925) بكتابه " أسس علم الحساب"، وكانت دروسه في الجامعة الألمانية موردا لطلاب الفلسفة والمنطق من مختلف الأصقاع الأووربية، لاسيما ألمانيا والنمسا على الرغم من قلة إنتاجه المكتوب. (8)

ويمكن القول بأنّ الفلسفة التحليلية تدل على مواقف كثيرة متنوعة، لعل أهمها موقف مور، و رسل، فتجنشتاين، الوضعية المنطقية، ومدرسة اكسفورد. (9)

كما يمكن حصر نماذج التحليل عند الفلاسفة الانجليز المعاصرين في نموذجين رئيسيين: تحليل فلسفي، وهو طابع ما يسمى أحيانا مدرسة كمبردج، وتحليل لغوي، وهو طابع ما يسمى مدرسة اكسفورد. (10)

يهتم التحليل النفسي بتصورات وقضايا الرجل العادي، والفروض الأساسية في مختلف العلوم، لإعطاء معناها الصحيح (مور)، أو لنقدها (رسل)، أو لتبريرها (كولنجوود). [11]

أمّا التحليل اللغوي، فإنّ رائده المعاصر هو فتجنشتاين المتأخر، وسمي هذا التحليل أيضا باتجاه اكسفورد المعاصر، لأنّ أساتذة هذه الجامعة جذبتهم فلسفته، فانتقلت تعاليمه من كمبردج إلى اكسفورد منذ أواخر الأربعينات من هذا القرن، وازدهرت في اكسفورد منذ أوائل الخمسينات، و تسمى فلسفته أحيانا " الفلسفة اللّغوية"، وسميت أيضا بفلسفة اللغة العادية، خاصة بعدما وضحها وطورها جلبرت رايل G.Ryle[12]

إن السمة الأساسية لمنهج فتجنشتاين الفلسفي هي البدء ببحث في منطق اللغة، والمقصود به دراسة للنماذج المختلفة لتراكيب العبارات لتمييز نماذج الوقائع التي تدل عليها، وبحث في الاستخدام العادي للألفاظ في حياتنا اليومية، فذلك يحدد معانيها الحقيقية [13]

ولكنّ تراث فتجنشتاين لم يكتسب مكانته الحقيقية إلاّ بعدما تبناه فلاسفة مدرسة اكسفورد، ولا سيما: ج. ل. أوستين، وقد بدا أثر فتجنشتاين واضحا عليه في كتابه " عندما يكون القول هو الفعل" تلميذه ج. سورل في استلهامه لبعض أفكار هذا الفيلسوف، واتخاذها معايير وأسسا في دراسة القوى المتضمنة في القول.[14]

والجدير بالذكر هنا أنّ رواد فلسفة اللغة العادية قد ركّزوا على الجانب الاستعمالي لإثبات خطابية اللغة، واقترحوا تحليلات للظواهر المرتبطة بالإحالة والاقتضاء، والأفعال اللغوية و الاستلزام الحواري وغيرها.

أولا: الإحالة: يقصد بالإحالة العلاقة القائمة بين العبارة اللغوية و الشخص (أو الشيء) التي تحيل عليه في الواقع (العالم الخارجي). [15]

وفيما يخص هاته العلاقة القائمة بين العبارة اللغوية، وما تحيل عليه في الواقع (أي علاقة الإحالة)، قسّم فلاسفة اللغة العادية العبارات اللغوية أربعة أقسام: [16]

1- **عبارات عامة:** كل عبارة تحيل على مجموعة من الأشخاص أو من الأشياء.
2- **عبارات خاصة:** كل عبارة تحيل على فرد (شخص أو شيء).
3- **عبارات معينة:** (أو المحيلة) كل عبارة دالة على شخص (أو شيء) محدد.
4- **عبارات غير معينة:** كل عبارة تدل على شخص (أو شيء) غير محدد.

وينزع جل فلاسفة اللغة العادية إلى إقامة تقسيمهم للعبارات اللغوية من حيث نوع إحالتها على أساس تداولي، فالعبارة المعينة عندهم هي العبارة التي تحمل من المعلومات ما يجعلها كفيلة بتمكين المخاطب من التعرف على ما تحيل عليه. [17]

ثانيا: الاقتضاء: ظهرت بوادره على هامش الأبحاث المنطقية التي تناولت القضايا باعتبار قيمها الصدقية، لقد وردت بشكل عارض في أبحاث فريج Frege وراسل Russell وكذا ستراوسن Strawson الذين اعتمدوا في تحديد هذه القيم على مقدمات خارجية سابقة، مثلت شروطا ضرورية لتحقيق صدق أو كذب القضايا على

اختلافها وتعددها، وقد حدّد ستراوسن Strawson الاقتضاء مبديا تأثره بفريج Frege في أنّ القضية (أ) تقتضي القضية (ب) إذا كانت (ب) تمثل شرطا مسبقا لتحقيق صدق أو كذب (أ). [18]

ولمفهوم الاقتضاء في فلسفة اللّغة العادية ارتباط بمفهوم الإحالة؛ حيث لاحظ فريج أنّ صدق جملة ما متضمنة لاسم علم يقتضي أن تكون لهذا الاسم العلم إحالة.[19]

وإذا كان البحث في الاقتضاء عند فلاسفة اللّغة مقتصرا على تحديد قيم القضايا في الجمل الخبرية، فإنّه في اللسانيات تبقى هذه مجرّد حالة خاصة من الحالات التي تجب فيها مراعاة الاقتضاء، والمتمثلة عموما فيما تشترطه الأفعال اللغوية عامة، وبذلك ستكون الاقتضاءات ظاهرة كلية. [20] حيث إنّ كلّ ملفوظ يفرض شروطا معينة سابقة لتحقيقه، إنّه ينطوي على مجموعة من الاقتضاءات، وهي توجد مسجلة فيه بكيفية لا تقبل النقاش، ولا أحد يستطيع الاعتراض عليها سواء كان متكلما أو مخاطبا.[21]

وقد أمكن للبحث اللساني أن يطوّر نظريته للاقتضاء في ثلاثة مستويات:[22] مستوى دلالي، ويعالج فيه الاقتضاء كمعلومة تأخذ من الملفوظ، أي كعنصر من عناصره الدلالية، ومستوى وظيفي يحدد فيه دور الاقتضاء في تنظيم الخطاب، ثم مستوى تداولي، ويتعلق الأمر فيه بتحديد الاقتضاءات في العلاقات بين المتخاطبين، وكذا في التفاعلات التي ينبني عليها التخاطب.

ثالثا: الأفعال الكلامية: هي كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وعلاوة على ذلك تُعدّ نشاطا ماديا نحويا يتوسل بأفعال قولية إلى تحقيق أغراض إنجازية (كالطلب والأمر والوعد والوعيد...إلخ) وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول)، ومن ثم فهي فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريا.[23]

ومنه تذهب نظرية أفعال الكلام إلى التأكيد على أنّ العبارات اللغوية، لا تنقل مضامين مجردة ونمطية، وإنمّا تختلف حسب عدّة عوامل منها السياق، بالإضافة إلى ظروف وعوامل أخرى تتدخل في تحديد دلالة اللّفظ وقوته، وعليه تحوّل الاهتمام من الجملة في ذاتها (نمط) إلى البحث في مختلف تمظهراتها (موقع).ومن ثم تمّ الانتقال من الإحالة اللسانية إلى إحالة المتكلم. [24]

وقد كان هذا المصطلح مستعملا من قبل لغويين بنائيين أمثال بلومفيد في العقد الثالث من القرن العشرين، غير أنّ معناه الحديث من إبداع أوستين. [25]

بهذا إذن، يكون " أوستين" قد تقدّم بنظرية بسط القول فيها عبر جملة محاضرات ومقالات ضمتها نظريته بخصوص "الأفعال اللغوية" التي خرجت تحت عنوان واحد – بعد وفاة صاحبها- هو " كيف ننجز الأشياء بالكلمات "[26] والتي هي صدى ثقافي لمقولة شعبية (كيف نبني مسكننا بأنفسنا). [27]

وقد تجلت الخطوة الأولى التي أقدم عليها أوستين لاستغلال اللّغة الطبيعية في معارضته لموقفين اثنين: [28]

1- الموقف الفلسفي التقليدي الذي كان يذهب إلى أنّ الجمل التي تستحق التحليل و الدراسة هي الجمل الوصفية، أي تلك التي تخضع لمعيار الصدق والكذب.

و أمّا الجمل التي لا تحتمل الصدق أو الكذب، فتعد من قبيل الجمل التي لا معنى لها، وبالتالي تعتبر هامشية.

2- الوصف النحوي التقليدي: الذي يبدو أكفى من الوصف الفلسفي؛ لأنّه لا يقتصر على وصف نمط واحد من الجمل، بل يهدف إلى التنويع في الموضوع، فيصف أنماطا أربعة وهي: الجمل المثبتة أو الخبرية، الجمل الاستفهامية، والجمل التعجبية، والجمل التي تفيد الطلب والتمني...
هذا وقد توصل أوستين إلى تقسيم الفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال فرعية: [29]

1- فعل القول: أو (الفعل اللّغوي) أو الفعل اللّفظي.
2- الفعل المتضمَّن في القول أو الفعل الإنجازي.
3- الفعل الناتج عن القول أو الفعل التأثيري.

أولا: فعل القول: (الفعل اللّغوي): يتضمن ثلاثة أفعال لغوية فرعية: [30]

أ- **الفعل الصوتي:** يشكل التلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معينة، مع مراعاة مقتضيات النظام الصّواتي للغة.

ب- **الفعل التركيبي:** ويراد به تأليف مفردات طبقا للقواعد التركيبية التي يخضع لها النسق المتحدث داخله.

ج- **الفعل الدلالي:** ويراد به التأليف بين المعنى والإحالة، أي إعطاء دلالات معينة للكلمات المستعملة، وهذه الدلالات تصنف صنفين:[31]

- **دلالات معجمية.**
- **دلالات إحالية.**

مفاد هذا أنّ المتكلم عند تلفظه بجملة ما يحيل ويدلل في نفس الوقت، ومن ثمة فكل متلفظ به يتضمن إحالة ونسبة.

ثانيا: الفعل المتضمَّن في القول (الفعل الإنجازي): هو ما يؤديه الفعل اللغوي من معنى إضافي يكمن خلف المعنى الأصلي، أو يعني به محاولة المتحدث إنجاز غرض تواصلي معين، قد يكون إخبارا، أو أمرا، أو نهيا، أو سؤالا، أو وعدا، أو وعيدا، أو إنذارا، وهو يرتبط بالقيمة الصرفية للكلام وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها.[32]

ثالثا: الفعل الناتج عن القول (الفعل التأثيري): يراد به الأثر الذي يخلّفه التلفظ بالعبارة لدى المخاطب كأن يستبشر أو يرعب، أو ينفعل أو يطرب، أو يغضب، ومع الفعل التأثيري نكون بمنأى عن المقال، وفي أحضان المقام، ويهم هذا الفعل المخاطب أساسا. [33]

ويقوم كل فعل كلامي على مفهوم القصدية، وتقوم مسلمة القصدية على أسس تداولية، درسها فلاسفة التحليل، ثم توسع في تفريعها وتعميقها التداوليون حتى غدت شبكة من المفاهيم المترابطة. (34)

وقد أعاد سورل تنظيم مقترحات أوستين، موليا عناية خاصة بالمعنى، والمحتوى القضوي، الأمر الذي جعله أقرب الفلاسفة اللّغويين إلى اللّغويين الخلّص، حيث ميّز بين أربعة أفعال لغوية: (35)

1- **الفعل التلفظي:** ويراد به عملية إنتاج الكلام، والتأليف بين مكوناته حسب مقتضيات النسق المعبّر داخله، ويشمل كلاّ من الفعل الصوتي، والفعل التركيبي بالمفهوم الأوستيني.
2- **الفعل القضوي:** يعدل الفعل الدلالي عند أوستين، وينقسم إلى فعلين فرعيين اثنين: " الفعل الإحالي" و " الفعل الحملي" ويتم إنجاز الفعل القضوي بشقيه حين تسند إلى ذات ما خاصية ما كما هو الشأن في الجملة: شوقي شاعر.
3- **الفعل الإنجازي:** كالأمر والنهي، والاستفهام والوعد...
4- **الفعل التأثيري:** يراد به النتائج والتأثيرات التي يحدثها الفعل الإنجازي بالنسبة للمخاطبين.

وهذان الفعلان -الإنجازي والتأثيري- لا اختلاف بين أوستين وسورل بشأنهما.

وقد قدّم سورل تصنيفا للأفعال اللّغوية، يحصر هذه الأفعال في خمسة أصناف هي: (36)

1- **الأفعال الحُكمية:** وهي أفعال تمثّل الواقع تمثيلا يكون صادقا أو كاذبا.
2- **الأفعال الأمرية:** وهي أفعال يقصد بها المتكلم حَمْل المخاطب على فعل شيء ما.
3- **الأفعال الالتزامية:** وهي أفعال يلتزم المتكلم بواسطتها بفعل شيء في المستقبل.
4- **الأفعال التعبيرية:** وهي أفعال تعبّر عن حالة نفسية تعيّنها شروط الصدق حول واقعة ما يحددها المحتوى القضوي للجملة.
5- **الأفعال الإنجازية:** وهي أفعال يتحقق محتواها القضوي، إذا توفرت شروط إنجازها، حين التلفظ ذاته.

وتجدر الإشارة إلى أنّ سورل يركّز على فعلين اثنين: الفعل القضوي و الفعل الإنجازي (القوة الإنجازية)، حيث تتلخص في نظره، دلالة الجملة في محتواها القضوي (الإحالة والحمل) والقوة الإنجازية التي تواكبها.

وقد استخرج سورل الشروط التي ينبغي أن يستوفيها أداء الفعل اللغوي حتى يكون أداء موفقا، وقد جمعها في أربعة أنواع من الشروط: (37)

1- **شروط مضمون القضية:** وهي تحدد أوصاف المضمون المعبّر عنه بقول مخصوص.

2- **الشروط الجوهرية:** وتعيّن هذه الشروط الغرض التواصلي من الفعل التكلمي (الإنجازي)، هذا الغرض الذي يُلزم المتكلم بواجبات معينة.
3- **شروط الصدق:** وهي تحدد الحال الاعتقادي الذي ينبغي أن يقوم بالمتكلم المؤدي لهذا الفعل التكلمي (الإنجازي).
4- **الشروط التمهيدية:** وتتعلق هذه الشروط بما يعرفه المتكلم عن قدرات واعتقادات، وإرادات المستمع، وعن طبيعة العلاقات القائمة بينهما.

وهكذا نكون قد تعرفنا على أطروحة سورل حول الأفعال اللغوية، ووقفنا على اللبنة التي أضافها إلى هذا المشروع الذي تكفّل به فلاسفة اللّغة.

رابعا: "الاستلزام الحواري" أو "التخاطبي" أو" المحادثي" أو "الأفعال اللغوية غير المباشرة": تعد ظاهرة الفعل اللّغوي غير المباشر من الظواهر التي تصدّى لها الفلاسفة التحليليون، الذين أكّدوا على أنّ الظاهرة لا يمكن أن تهمّش في إطار النظرية اللّغوية، التي يلاحظ بمقتضاها وجود جمل تحتمل تأويلين دلاليين اثنين: (38)

- تأويلا دلاليا يطفو على سطح الجملة، تؤشر له مؤشرات بنيوية.
- تأويلا دلاليا لا يطفو على سطح الجملة، ولا توجد قرائن بنيوية تدل عليه.

أو بعبارة أخرى يمكن القول إنّنا عندما ننجز جملة ما، يمكن حسب المقام الذي أنتجت فيه تلك الجملة، أن تقوم بفعلين لغويين: الأول فعل لغوي مباشر، والثاني فعل لغوي غير مباشر .

وقد سمّى غرايس هذه الظاهرة " بالاستلزام الحواري"، وأصبح يميّز في إطار نظرية " الأفعال اللّغوية" بين القوة الإنجازية الحرفية، والقوة الإنجازية المستلزمة. أمّا الأولى فهي القوة الإنجازية المدركة مقاليا، والتي يدل عليها بصيغة الفعل كما هو الشأن بالنسبة للأمر، أو بالأداة كما هو الحال بالنسبة للنهي، أو بالتنغيم، أو بفعل إنجازي مثل: سأل، التمس، وعد، راهن...ويراد بالقوة الإنجازية المستلزمة القوة الإنجازية المدركة مقاميا، والتي تستلزمها الجملة في طبقات مقامية معينة، و لا قرائن بنيوية تدل عليها في صورة الجملة. (39)

وكانت أوّل محاولة ناجحة في هذا الشأن ما قدّمه فيلسوف اللّغة الأمريكي بول غرايس هربرت Paul Grice Herbert (1913-1988) فيما سمي بمبادئ المحادثة، التي تنص على أنّ التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام هو " مبدأ التعاون"، ومقتضاه إجمالا << أن يتعاون المتخاطبون على الوصول إلى الغرض المطلوب من دخولهما في التخاطب>>(40)

وفي ما يلي صياغة مبدأ التعاون والقواعد الأربع المتفرغة عنه(41) :

مبدأ التعاون: << اجعل تدخلك مطابقا لما يقتضيه الغرض من الحوار الذي تساهم فيه في المرحلة التي تتدخل فيها>>.

1- قاعدة الكم:

أ- << اجعل تدخلك حاملا من الإفادة ما يقتضيه الغرض من الحوار.>>
ب- << لا يكن تدخلك حاملا من الإفادة أكثر مما يقتضيه الغرض من الحوار>>.

2- قاعدة الكيف:

<< اجعل تدخلَك صادقا:

أ- لا تقل ما تعتقد أنّه كاذب
ب-لا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه>>.

3- قاعدة الورود:

<< اجعل تدخلك واردا>>

4- قاعدة الكيفية:

أ- << ليكن تدخلك واضحا.>>
ب-<< ليكن تدخلك موجزا.>>

ج- << اجتنب الغموض.>>

د- << اجتنب الالتباس>>.

وغيرها من القواعد ذات الطابع الاجتماعي والأخلاقي والجمالي .

وتحصل في نظر غرايس، ظاهرة استلزام جملة ما لمعنى مقامي غير معناها الحرفي " ظاهرة الاستلزام الحواري" كما يسمّيها حين يتم خرق إحدى القواعد الأربع، مع احترام مبدأ التعاون.

ويشترط غرايس لتحقيق الاستلزام الحواري أن يأخذ المتكلم بعين الاعتبار المعطيات التالية: (42)

- المعنى الحرفي للكلمات المستعملة، وتعريف العبارات الإحالية.
- مبدأ التعاون، والقواعد المتفرعة عنه.
- السياقان اللغوي وغير اللّغوي للخطاب.
- عناصر أخرى تتصل بالخلفية المعرفية.
- يجب أن يكون المساهمان في الحوار على علم بالمعطيات الآنفة الذكر، وأن يصدرا أثناء عملية التخاطب عن افتراض هذه المعطيات.

كما تناول مسألة القصد التي اعتبرها من الخصائص الأساسية للخطاب، فكل حوار يتطلب استحضار المقاصد. (43)

ويقترح غرايس تنميطا للعبارات اللّغوية، يقوم على المقابلات الآتية: (44)

1- تنقسم الحمولة الدلالية للعبارة اللّغوية، إلى معان " صريحة" ومعان" ضمنية"، وتعدّ معاني " صريحة" المعاني المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها في حين تُعدّ "ضمنية" المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة.

تشمل حمولة المعاني الصريحة: أ- المحتوى القضوي، ب- القوة الإنجازية الحرفية المؤشر لها بصيغة الجملة كالاستفهام والأمر والإخبار...

2- المعاني الضمنية صنفان: معان " عُرفية"، ومعان " حوارية" أو " سياقية. تعدّ معاني عرفية المعاني المرتبطة بالجملة ارتباطا يجعلها لا تتغير بتغير السياقات، في حين تعد معاني "حوارية" المعاني التي تتولد طبقا للسياقات (أو المقامات) التي تنجز فيها الجملة. من المعاني المتضمنة عرف المعنى المقتَضى أو الاقتضاء، والمعنى المستلزم منطقيا أو " الاستلزام المنطقي".

أما المعاني الضمنية المتولدة عن السياق فهي نوعان: المعاني الناتجة عن سياق خاص، والمعاني البالغة من العموم أنّها لم تعد مرتبطة بسياق خاص، أو بطبقة معينة من السياقات. يصطلح غرايس على تسمية هذين النوعين من المعاني الضمنية "الاستلزامات الحوارية الخاصة" و" الاستلزامات الحوارية المعمّمة" على التوالي.

يمكن توضيح تصنيف المعاني المكوّنة للحمولة الدلالية لجمل اللغات الطبيعية حسب مقترحات غرايس عن طريق الرسم الآتي[45]

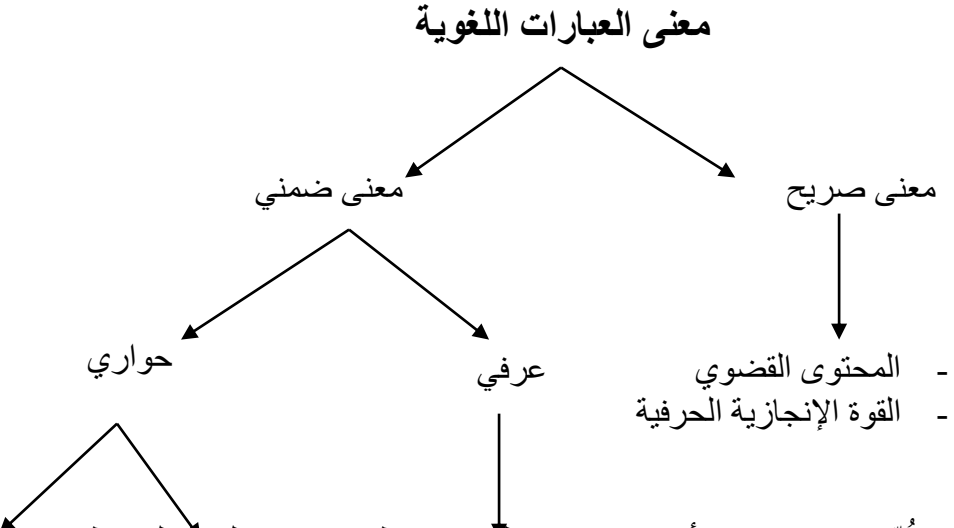

كما قُدِّمت اقتراحات أخرى الاقتضاء لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، في إطار كل من فلسفة اللّغة العادية والفلسفة النظامية والنظرية التوليدية التحويلية.

ونشير هنا باقتضاب لأهم مميزات أشهر هذه الاقتراحات اقتراح سورل (1975) واقتراح جوردن ولايكوف. [46]

1- **اقتراح سورل:** يصنف سورل الأفعال اللّغوية صنفين: أفعالا لغوية مباشرة وأفعالا لغوية غير مباشرة، ويقترح انطلاقا من هذا التصنيف نسقا من القواعد الاستدلالية، لوصف قدرة المخاطب على استنتاج وإدراك الفعل غير المباشر المنجز في مقام معين.
2- **اقتراح جوردن ولايكوف:** يقترحان قواعد مصورنة أسمياها "مسلمات الحوار" لضبط ظاهرة استلزام قضية ما قضية أخرى في طبقة معينة من المقامات. و ترتكز مسلمات الحوار هذه على شروط صدق المتكلم أو المخاطب كما يحدّدها سورل في تصوره لنظرية للأفعال اللغوية.

كما تمتح النظرية التداولية من علم النفس المعرفي، وهذا ما يتجلى لنا من خلال مفهوم آخر من مفاهيمها، وهو " نظرية الملاءمة"

خامسا: نظرية الملاءمة: تعد نظرية تداولية معرفية، ذات خصوصية سيكولوجية، أرسى معالمها كل من اللّسانيين ديردر ولسن (D.Wilson) ودان سبربر (D.Sperber)، اللّذان شكّكا في مبادئ غرايس، استثنيا من ذلك مبدأ المناسبة، الذي جعلا منه أساسا لنظريتهما.[47]

إنّ نظرية الملاءمة تمتح من علم النفس المعرفي، خاصة النظرية القالبية لفودور (Fodor)، من خلال كتابه الرائد في هذا المجال:" قالبية الذهن"، سنة 1983 [48]، حيث قام فودور بمعالجة عمليات الذهن من منطلق معرفي، فالذهن عنده يتكون من ثلاثة أنماط من القدرات (الملكات): [49]

1- النواقل 2- القوالب 3- الأنظمة المركزية.

وتتفرع عن الأنظمة المركزية مجموعة من الأنظمة: [50]

1- النظام المداري، 2- النظام المركزي المتخصص، 3- النظام المركزي غير المتخصص.

فالذهن البشري حسب الأطروحة القالبية يتكون بالتحديد من نوعين من الأنظمة:[51]

الأولى: هي الأنظمة المدارية: المتخصصة في تحليل ومعالجة نوع خاص من العلامات عن طريق نظام معرفي داخل الذهن (هو القالب) هذا النظام منه ما هو متخصص في حل الرموز اللسانية، ومنه ما هو متخصص في التعرف على الأشخاص، وهناك أنظمة أخرى تعمل على التعرف على باقي العلامات، والرموز الموجودة في العالم الخارجي.

الثانية: هي الأنظمة المركزية التي تعمل على مركزة المعلومات التي تأتي من مختلف الأنظمة المدارية، وتعمل على معالجتها، و مراقبة انسجامها، و ذلك بإدماجها

في المعلومات التي يختزنها الذهن، واستثمارها، باستخلاص النتائج بواسطة الإجراءات والطرق الاستنتاجية.

إنّ التحليل التداولي للأقوال حسب نظرية الملاءمة، يأتي في آخر المراحل التي تشكّل عملية تأويل القول، فبعد ترجمة القول عن طريق النواقل انطلاقا من التحليل اللّساني الذي يقدمه النظام المداري اللّساني، يقوم النظام المركزي غير المتخصص بإتمام وإنهاء عملية التأويل، وذلك بتقديم التأويل اللساني الكامل للقول، وهذا لا يعني أن التحليل اللساني هو المعطى الوحيد الذي يشتغل عليه النظام المركزي، بل هناك معطيات أخرى يقوم بمعالجتها أثناء التأويل التداولي، وهذه المعطيات هي التي شكّلت المواضيع التي عالجها ولسن وسبربر في كتابهما.

لقد انطلقا من دراسة النظام المداري اللساني، واعتبرا أنّه يقدم تحليلا لسانيا أوّليا للقول، باعتباره متوالية مبنية من المفاهيم، وكل مفهوم هو عنوان في ذاكرة النظام المركزي، وتحت هذا العنوان تتراكم مختلف المعلومات: [52]

- **منطقية:** أي كل المعلومات التي توافق مختلف العلاقات المنطقية (تضمين، تعارض...).
- **موسوعية:** أي كل المعلومات التي ليست منطقية ولا معجمية تسمح بتوسيع المفهوم.
- **معجمية:** أي كل المعلومات التي توافق مقابلات المفهوم داخل اللغات الطبيعية.

خاتمة:

ممّا لاشك فيه أنّ هاته المباحث المختارة، قد برهنت على أنّ الاتجاه التداولي لا يقتصر على المعطيات اللغوية فقط، بل يتناول عناصر منطقية، وأخرى تواصلية وهو ما أعطى لهذا الاتجاه بعدا ابستيمولوجيا تتداخل فيه المعارف، والعلوم المختلفة، والعلاقة التكاملية بينها.

وما أود الإصرار عليه في هذا المقام أنّ التداولية تعدّ حلقة وصل قوية بين عدد من العلوم الإنسانية: الفلسفة التحليلية، علم النفس المعرفي، علوم الاتصال واللسانيات.

الهوامش و الإحالات:

---

(1)- الابستيمولوجي epistemology هو مصطلح إغريقي، يقصد به فرع من الفلسفة يعنى بأصل المعرفة وبنيتها، ومناهجها، وصلاحيتها. ينظر: مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس على، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2 (2018)، ص 41، هامش رقم (1).

(2)- في التداولية المعاصرة والتواصل، أ. مولز – ك. زيلتمان – ك. أوريكيوني، ترجمة وتعليق د/ محمد نظيف، افريقيا الشرق – المغرب-(2014) ، ص 151.

(3)- اللسانيات المعاصرة في ضوء نظرية التواصل، د/ نور الدين رايص، عالم الكتب الحديث – الأردن – ط1 (2014)، ص 190.

(4)- التداولية، جورج يول، ترجمة: د/ قصي العتّابي، دار الأمان – الرباط- ط 1(2010)، ص 137.

(5)- علم اللّغة النصي بين النظرية والتطبيق – دراسة تطبيقية على السور المكية، د/ صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء – القاهرة - ط1 (2000)، 43/1.

(6)- التداوليات – علم استعمال اللّغة – تنسيق وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2 (2014)، ص 33.

(7)- التحليل الّغوي عند مدرسة اكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، دار التنوير – لبنان – ط1 (1993م)، ص07.

(8)- التداوليات، حافظ إسماعيلي علوي، ص 33.

(9)- التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق ، ص 07

(10)- مناهج البحث الفلسفي، د/ محمود زيدان، الهيئة المصرية للكتاب – الإسكندرية- (1977)، ص 114-115

(11)- المرجع نفسه، ص 115.

(12)- المرجع نفسه، ص 115.

(13)- مناهج البحث الفلسفي، د/ محمود زيدان، ص 115.

(14)- التداوليات، حافظ إسماعيلي علوي، ص38.

(15)- اللسانيات الوظيفية – مدخل نظري – د/ أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط2 (2010)، ص19.

(16)- المرجع نفسه، ص 19-20.

(17)- اللسانيات الوظيفية، د/ أحمد المتوكل، ص 20.

(18)- التداوليات، حافظ إسماعيلي علوي، ص 20.

(19)- اللسانيات الوظيفية، د/ أحمد المتوكل، ص 20.

(20)- التداوليات، حافظ إسماعيلي علوي، ص 20.

(21)- المرجع نفسه، ص 20.

(22)- المرجع نفسه، ص 21.

(23)- التداوليات، حافظ إسماعيلي علوي، ص 51- 52.

(24)- الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، منشورات الاختلاف – الرباط – ط1 (2011)، ص79.

(25)- التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، ص 184.

(26)- الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، ص 77.

(27)- عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج – د/ عبد السلام عشير، إفريقيا الشرق (2006) ص 65.

(28)- الأمر والنهي في اللّغة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، ص 137 و الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، ص 77-78.

(29)- ينظر: اللسانيات الوظيفية، د/ أحمد المتوكل، ص 24 والأمر والنهي في اللغة العربية، نعيمة الزهري، ص 146، والاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، د/ نادية رمضان النجار، مؤسسة حورس الدولية – الإسكندرية، ط1 (2013)، ص 42 – 43 والتداوليات، حافظ إسماعيلي علوي، ص 52 – 53.

(30)- التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، ص 184 – 185 واللسانيات الوظيفية، د/ أحمد المتوكل، ص 24، والأمر والنهي في اللغة العربية، نعيمة الزهري، ص 146.

(31)- الأمر والنهي في اللغة العربية، نعيمة الزهري، ص 146.

(32)- الاتجاه التداولي و الوظيفي في الدرس اللغوي، د/ نادية رمضان النجار، ص 43، و الأمر والنهي في اللغة العربية، نعيمة الزهري، ص 147، والتحليلي اللغوي عند مدرسة اكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، ص 198، والتداوليات، حافظ إسماعيلي علوي، ص 52.

(33)- اللسانيات الوظيفية، د/ أحمد المتوكل، ص 24 والأمر والنهي في اللغة العربية، نعيمة الزهري، ص 147.

(34)- التداوليات، حافظ إسماعيلي علوي، ص 55.

(35)- ينظر اللسانيات الوظيفية، د/ أحمد المتوكل، ص 24، والأمر والنهي في اللغة العربية، نعيمة الزهري، ص 151-152، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي د/ أحمد المتوكل، دار الثقافة – الدار البيضاء – ط1 (1986)، ص 109.

(36)- اللسانيات الوظيفية، د/ أحمد المتوكل، ص 25.

(37)- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د/ طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء - ط1 (1998)، ص 261، والتواصل والحجاج، د/ طه عبد الرحمن، سلسة الدروس الافتتاحية، مطبعة المعارف الجديدة – الرباط – ص 11 – 12؛ وينظر: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللّغوي، د/نادية رمضان النجار، ص 48.

(38)- الأمر والنهي في اللّغة العربية، نعيمة الزهري، ص 159.

(39)- المرجع نفسه ، ص 159 – 160.

(40)- التواصل والحجاج، طه عبد الرحمن، ص 12، وينظر: مدخل إلى اللسانيات، د/ محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتحدة – لبنان – ط2 (2018)، ص 99.

(41)- اللسانيات الوظيفية، د/ أحمد المتوكل، ص 26 – 27، وينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، نعيمة الزهري، ص 161، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، أحمد المتوكل، ص 110، والاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، ص 99 – 100.

(42)- الأمر والنهي في اللغة العربية، نعيمة الزهري، ص 163.

(43)- الاستلزام الحواري في التداول اللّساني، العياشي أدراوي، ص 101.

(44)- اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، ص 28.

(45)- المرجع نفسه، ص 29.

(46)- التداوليات، حافظ إسماعيلي علوي، ص 295.

(47)- مدخل إلى اللسانيات، د/ محمد محمد يونس علي، ص 100.

(48)- النظرية اللسانية والدلالية العربية المقارنة – مبادئ وتحاليل جديدة – دار توبقال للنشر، ط1 (2007)، ص 21.

(49)- عندما نتواصل نغير، د/ عبد السلام عشير، ص 28.

(50)- المرجع نفسه، ص 28.

(51)- عندما نتواصل نغير، د/ عبد السلام عشير، ص 28، وينظر: النظرية اللسانية والدلالية العربية المقارنة، محمد غاليم، ص 21.

(52)- المرجع نفسه، ص 35.